معهد السياسة والمجتمع | POLITICS & SOCIETY Institute

نيسان 2024
تقدير موقف

هل سيجري بشر الخصاونة الانتخابات القادمة؟

محمد أبو رمّان

معهـد السياســة والمجتمــع

معهد السياسة والمجتمع مؤسسة غير ربحية، ومعهد دراسات وأبحاث مستقل يهدف من خلال عمله الى تحقيق الاستقرار والازدهار في الاردن والاقليم وتعزيز اطر وادوات المعرفة بالمنطقة ومجتمعاتها
يقوم المعهد بتحليل واستشراف المخاطر والتغيرات وطرح الافكار الخلاقة والحلول العملية التي تساهم في معالجة التحديات المحلية والاقليمية في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة المرتبطة بالتحولات الديمغرافية ودور الشباب في السياسة والمجتمع.

كما يساهم المعهد في توضيح السياسات العامة والتحديات المعقدة وتعزيز القاعدة المعرفية للمواطن والمسؤول حول التحولات المحلية والعالمية التي تحدد ملامح المستقبل
هذا ويقوم المعهد بدوره ضمن منظومة القيم الوطنية في تعزيز ثقافة الاعتدال والوسطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وتطوير الحياة الديمقراطية.

يشمل عمل المعهد بالاضافة الى الدراسات والأبحاث التي يقوم بها، تقديم الاستشارات والتدريب في مجالات مختلفة حيث يساهم في تدريب الشباب على قيم المواطنة والديمقراطية وسيادة القانون والمباديء الوطنية الجامعة. كما يقوم المعهد من خلال برامجه البحثية والتدريبية في مجال بناء السياسات بتعزيز قدرة صانع القرار في التعامل مع التحديات الضاغطة وبناء الاستراتيجيات الضرورية لمواجهة المخاطر.

يهدف المعهد في تركيز جهود عدد من الباحثين والخبراء والمختصين من مجالات مختلفة وبشكل متكامل في بناء افكار وحلول عملية لتحديات راهنة و متغيرات متوقعة لدعم عمل المؤسسات وتعزيز القدرة في تحقيق المصلحة الوطنية.

تاريخ الإصدار: 29نيسان 2024

www.politicsociety.org Info@politicsociety.org

جميع الحقوق محفوظة © معهد السياسة والمجتمع

معهـد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

ملخّص تنفيذي

- بالرغم من أنّ ملف الانتخابات النيابية قد حُسم بصورة نهائية وتحديد العاشر من شهر أيلول/سبتمبر القادم موعدًا لإجرائها، إلاّ أنّ هنالك ملف كبير ورئيس لم يُحسم بعد في أروقة القرار يتعلّق بمصير حكومة بشر الخصاونة.

- الترجيح الكبير، هو أنّ الخصاونة سيجري الانتخابات القادمة، ثم يأتي رئيس جديد ليشكل الحكومة بعد الانتخابات.

- يرى أنصار "الحكومة الانتقالية" أنّها مرحلة "عازلة" ضرورية بين مرحلة تقليدية سابقة ومرحلة قادمة ذات سمات جديدة - حزبية مختلفة. لكن على الأغلب الأعم، فإن هذا السيناريو تم استبعاده.

- يتحدث أنصار خيار رئيس جديد للحكومة قبل الانتخابات، عن أهمية أن يأتي رئيس ويأخذ وقتًا كافيًا في الحكم، ويتعوّد على الأجواء السياسية، ويجري الانتخابات بما يعطيه قوة "الصورة" أمام النواب الجدد، ويسهل عملية إعادة تكليفه بعد الانتخابات.

- ثمة عوامل مهمة في ترجيح كفّة أيّ من السيناريوهين السابقين؛ الأول هو فيما إذا كان هنالك بديل في ذهن الملك يثق به في خوض الانتخابات القادمة، والثاني فيما إذا كان هنالك تواطؤ في مؤسسات القرار المعنية بتقديم المشورة في هذا المجال على توحيد الرأي.

تمهيد

بالرغم من أنّ ملف الانتخابات النيابية قد حُسم بصورة نهائية مع زيارة الملك إلى الهيئة المستقلة للانتخاب ودعوته لإجراء الانتخاب، ثم تحديد الهيئة العاشر من شهر أيلول/سبتمبر القادم لهذا الموعد الدستوري؛ إلاّ أنّ هنالك ملف كبير ورئيس لم يُحسم بعد في أروقة القرار يتعلّق بمصير الحكومة، فيما إذا كانت ستبقى حكومة بشر الخصاونة وتجري الانتخابات أم ستأتي حكومة جديدة ورئيس يجريها ويبقى بعدها، أم رئيس انتقالي يجري الانتخابات ويغادر بعد ذلك مباشرةً؟

حكومة الخصاونة وسؤال المصير

تموضعت الخيارات والنقاشات الداخلية حول نقاط مفصلية؛ في حين تم تأجيل حلّ مجلس النواب إلى ما بعد انتهاء مرحلته الدستورية (أي 16 تموز/يوليو القادم) فإنّ الترجيح الكبير-إن لم يكن الحاسم-، أنّ الخصاونة سيجري الانتخابات القادمة، ثم يأتي رئيس جديد ليشكل الحكومة بعد الانتخابات، أمّا إذا استقرّ الأمر على أن يُحل مجلس النواب قبل ذلك (منتصف تموز/يوليو) فإنّ الحكومة مجبرة على تقديم الاستقالة، وبالتالي سيكون هنالك خياران رئيسان؛ الأول هو أن يأتي رئيس انتقالي (وغالبًا من الشخصيات التوافقية ذات الخبرة السياسية) يجري الانتخابات ويغادر، أو أن يأتي رئيس ويشكل حكومة، ويجري الانتخابات، ثم يقوم بإجراء تعديل حكومي بعد الانتخابات، بعد استشارة واستمزاج الكتل النيابية، التي من المفترض أن تكون ذات طابع حزبي، وربما استدخال بعض النواب والشخصيات الحزبية في التعديل الجديد.

النقاشات الداخلية تشي -حتى الآن- باستبعاد فكرة "الرئيس الانتقالي" لمحدودية النتائج والإيجابيات المترتبة عليها، ولأنّ القناعة ستكون بأنّها حكومة تسيير أعمال، وبالتالي ستكون شبه مشلولة في مرحلة تاريخية مهمة، وتتطلب حكومة قوية لديها القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية، وربما يرى أنصار "الحكومة الانتقالية" أنّها مرحلة "عازلة" ضرورية بين مرحلة تقليدية سابقة ومرحلة قادمة ذات سمات جديدة - حزبية مختلفة، وبالتالي لكي يأتي رئيس الوزراء بعد الانتخابات القادمة ولديه مساحة كاملة للاشتباك مع البرلمان، والتشاور مع الكتل، من دون أن يكون هنالك سجل سلبي له أو حمولة وزارية غير مبررة لمدة أشهر قليلة!

على أيّ حال يبدو، وهذا على الأغلب الأعم، أن سيناريو الرئيس الانتقالي تم استبعاده، لأنّه باختصار يمكن للحكومة الحالية أن تكمل حتى إجراء الانتخابات دون الحاجة إلى "صداع" تشكيل حكومة جديدة وما يرتبط به من غلبة وإزعاج، مما يبقي المشهد السياسي أمام خيارين اثنين؛ أن يُحل مجلس النواب قبل 16 يوليو/تموز ويأتي رئيس جديد ويجري الانتخابات، أو بعد 15 يوليو/تموز ويستمر رئيس الوزراء الخصاونة ليجري الانتخابات ويسجل تفرّد حكومته بإجراء انتخابات نيابية لمرتين، لكن بعد أن يجري تعديلًا وزاريًّا في ضوء ما يترشّح من تسريبات بنية وزير أو اثنين خوض الانتخابات النيابية القادمة.

بين خياري الإبقاء أو ضخ دماء جديدة

لكل سيناريو من السيناريوهين السابقين أنصار ومؤيدين "داخل السيستم" وخارجه، أنصار خيار رئيس جديد للحكومة قبل الانتخابات، يتحدثون عن أهمية أن يأتي رئيس ويأخذ وقتًا كافيًا في الحكم، ويتعوّد على الأجواء السياسية، ويجري الانتخابات بما يعطيه قوة "الصورة" أمام النواب الجدد، ويسهل عملية إعادة تكليفه بعد الانتخابات، وربما تعديل حكومته وتطويرها بما يتناسب مع المشاورات النيابية المتوقع أن تكون مختلفة مع المجلس الجديد، ذي الطابع الحزبي.

من يقفون ضد هذا الخيار يرون بأنّ البرلمان القادم ستكون له مطالب فيما يتعلّق بالحكومة وتركيبتها وعلاقتها بالأحزاب، وهو ما يضع الرئيس أمام معضلة التخلي عن أغلب طاقمه الوزاري، الذي قد يكون لم يمض عليه إلاّ أشهر قليلة، فيما يُردّ على هذه الدعوى بموقفين اثنين؛ الأول أنّه يمكن أن تكون الحكومة القادمة ذات طابع رشيق، وطاقم وزاري محدود، قبل الانتخابات، لفسح المجال أمام الرئيس للقيام بالتعديلات المطلوبة بعد المشاورات النيابية، أو أنّ وجود حكومة ودورها قبل الانتخابات وأفضلية الرئيس بإجراء الانتخابات سيعطيه القوة في التفاوض مع الكتل النيابية، بل وعدم الخضوع لمحاولات الضغط على الرئيس لمصالح حزبية، طالما أنّ الخطة المتوافق عليها للتحديث لا تربط الحكومات القادمة بإطار زمني قريب، بل الحديث الواضح هو عن إطار زمني من عشرة أعوام، وعدم الاستعجال على التجربة الحزبية كي لا يتم إحراقها قبل أن تنضجّ في حال تم إقحام الأحزاب السياسية في الحكومات على المدى القصير.

أما فيما يتعلّق بالسيناريو الآخر بأن تبقى الحكومة وتجري الانتخابات القادمة، ثم يأتي رئيس جديد، فيستند أصحابه إلى فكرة أنّه لا داعي للتعجل في حلّ مجلس النواب والدخول في صداع تشكيل الحكومة وما يتعلق به بطموحات ومعضلة اختيار الرئيس البديل، في ضوء الاعتراف الضمني في أوساط سياسية واسعة بمحدودية البدائل الممكنة اليوم، وبالتالي فإنّ التريّث لما بعد الانتخابات القادمة وأن يأتي رئيس جديد بكاملة صلاحياته وقدرته على التفاوض مع الكتل البرلمانية وتشكيل الحكومة من الصفر هو السيناريو الأفضل، ولا يوجد أمر مُلحّ لحل مجلس النواب، طالما أنّ هنالك أشهر قليلة حتى يوليو/تموز، وبعدها يمكن حلّه والبدء بالعد العكسي للانتخابات القادمة.

على الجهة المقابلة يرى خصوم هذا السيناريو، داخل "السيستم" وخارجه، أنّ الحياة السياسية بحاجة إلى دفعة جديدة قوية، قبل الانتخابات القادمة، كما أنّ السياسات الاقتصادية لا تقل أهمية، وهنالك ضرورة اليوم لديناميكيات جديدة، بخاصة مع الحرب على غزة، والخشية من غياب الرواية الرسمية والحكومية عن الشارع وتأثير ذلك على الانتخابات القادمة، لذلك المطلوب أن يكون هنالك رئيس وزراء جديد بحكومة جديدة ورسالة جديدة، وأن تعطى الحياة السياسية قبلة الحياة قبل الانتخابات القادمة، لا أن نضعها في مرحلة الموت السريري بانتظار الانتخابات، ثم يأتي رئيس جديد من دون أن يكون له رصيد سابق ولا تجهيز أو تحضير قبل الانتخابات.

الخاتمة

حتى وقتٍ قريب كان سيناريو رحيل الحكومة هو الأقوى والأقرب، إلاّ أنّ أوساط رسمية عادت لطرح فكرة استمرار الحكومة كخيار أفضل مؤخراً، بل وترجيحه، ولعلّ المسألة برمتها اليوم بين يدي الملك، لكن بالضرورة ثمة عوامل مهمة في ترجيح كفّة أيّ من السيناريوهين السابقين؛ الأول هو فيما إذا كان هنالك بديل في ذهن الملك يثق به في خوض الانتخابات القادمة، والثاني فيما إذا كان هنالك تواطؤ في مؤسسات القرار المعنية بتقديم المشورة في هذا المجال على توحيد الرأي، لجعله الأفضل على مكتب الملك، أم ستكون هنالك حالة من الانقسام والاختلاف في الرأي، مما يجعل كلا السيناريوهين في تنافس أمام القرار الأخير!

عن الكاتب:

محمد أبو رمّان

المؤسس والمستشار أكاديمي لمعهد السياسة والمجتمع، أستاذ مشارك، في قسم العلوم السياسية - كلية الأمير الحسين للدراسات الدولية، في الجامعة الأردنية. عمل سابقًا باحثًا في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية (2010-2022)، وشغل منصب وزير للثقافة، ووزير للشباب (2018-2019)، كما عمل مديرًا للدراسات والمقالات في صحيفة الغد اليومية الأردنية (2004-2010)، وعمل كاتبًا يوميًّا في الصحيفة لمدة 14 عامًا (2004-2018)، يكتب حاليًّا في صحف ومجلات عربية، منها مقالان أسبوعيًّا في صحيفة العربي الجديد. وشغل منصب رئيس لجنة الشباب في اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية (2021)، كما كان عضوًا في لجنة الحوار الوطني (2011) التي كلّفت من قبل الملك بتقديم مقترحات لإصلاحات سياسية في البلاد. كما عمل في لجان متعددة، منها لجنة إعداد كتاب الثقافة الديمقراطية والعامة لطلاب الصفوف العليا في التربية والتعليم (2022)، ثم رئيسًا للجنة وضع كتاب التربية الوطنية في الجامعات (2023)، وعضوًا في المجلس الأعلى للمناهج (2017-2019).ولديه العديد من الكتب والمنشورات، منها كتاب "الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر"، وكتاب "السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية"، وكتاب "الصراع على السلفية"، وكتاب "بين حاكمية الله وسلطة الأمة: الفكر السياسي للشيخ محمد رشيد رضا"، وكتاب "أسرار الطريق الصوفي" وغيرها. وعدد من المؤلفات بالاشتراك منها كتاب "الحل الإسلامي في الأردن، الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن"، و "تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية"، و"عاشقات الشهادة: النسوية الجهادية من القاعدة إلى الدولة الإسلامية"، وكتاب "سوسيولوجيا الإرهاب والتطرف في الأردن"، ومؤخرًا بالاشتراك أيضًا كتاب "الإسلاميون في الأردن: الدين والدولة والمجتمع".

معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

www.politicsociety.org

Info@politicsociety.org

جميع الحقوق محفوظة © معهد السياسة والمجتمع